دراسات إقتصادية

تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

إعداد

د. نبيل جورج دحدح

الدائرة الإقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

2010

صندوق النقد العربي

تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

إعداد

د.نبيل جورج دحدح

دراسة قدمت في "ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية" التي نظمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في دمشق، الجمهورية العربية السورية، خلال الفترة 22-24 تشرين الثاني / نوفمبر 2010.

تعبر هذه الدراسة عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي.

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

أولاً: التداعيات الاقتصادية للأزمة على الصعيد العالمي..... 2

ثانياً: انعكاسات الأزمة على الاقتصادات العربية 5

ثالثاً: تداعيات الأزمة على الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي 11

الإيرادات النفطية 12
الإيرادات الضريبية 14
الإيرادات العامة الأخرى 18
إجمالي الإيرادات العامة 19

رابعاً: انعكاسات الأزمة على الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي 20

خامساً: تبعات الأزمة على أداء الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي 24

سادساً: الخلاصة والاستنتاجات 28

المراجع **33**

الملاحق الإحصائية **37**

الملحق (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **39**

الملحق (2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ... **40**

الملحق (3): الإيرادات الحكومية العربية من القطاع النفطي **41**

الملحق (4): الإيرادات العامة والمنح للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **42**

الملحق (5): الإنفـاق العـام في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **43**

الملحق (6): الإنفاق الجاري والرأسمالي في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **44**

الملحق (7): العجز / الفائض الجاري في الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **45**

الملحق (8): العجز / الفائض الكلي في الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي **46**

الملحق (9): المديونية العامة الداخلية والخارجية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي..... **47**

مقدمة

ظهرت الأزمة المالية العالمية في منتصف أيلول / سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول واقتصاداتها ولتلحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وأدت تبعات الأزمة على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، وإلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية. وقد انعكست تداعيات الأزمة في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي وبآثار غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية. وتجسدت هذه الأزمة وتبعاتها المباشرة وغير المباشرة والتدابير التي اتخذتها الدول العربية بدورها في نهاية المطاف في تراجع أوضاع المالية العامة في معظم الدول العربية.

وتتناول هذه الورقة في بادئ الأمر تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي بشكل موجز، ثم تغطي آثارها على الاقتصادات العربية بغرض التعرف على مسار التأثير وأبعاده على الاقتصادات العربية وكيفية انعكاسه على عناصر الإيرادات والنفقات في المالية العام للدول العربية. وتغطي الورقة بعدها تداعيات الأزمة على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ثم انعكاساتها على الإنفاق العام وتأثيرها على توجهات السياسة المالية في هذه الدول، ليتم بعدها الوصول إلى تداعيات الأزمة على الوضع الجاري والكلي للموازنات العامة فيها، وتختتم الورقة بالخلاصة والتوصيات.

أولاً : التداعيات الاقتصادية للأزمة على الصعيد العالمي

بدأت أولى بوادر الأزمة المالية العالمية بالظهور في أيلول/سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت بسرعة إلى معظم الاقتصادات المتقدمة ومن ثم انتشرت على الصعيد العالمي. وجاءت انعكاسات الأزمة على الدول فرادى متفاوتة في حدتها وسرعة تأثيرها طبقاً لدرجة انفتاح اقتصاداتها بشكل عام على الاقتصاد العالمي بمكوناته المختلفة. ومن الممكن تصنيف تداعيات الأزمة إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة، حيث تتمثل الأولى في انعكاسات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي في حين تتمثل الثانية في انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الكلي.

انعكس نشوب الأزمة بشكل مباشر وسريع على القطاع المالي والمصرفي، فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم وبدأت قيم الأصول العينية في الهبوط، وخصوصاً في القطاع العقاري، وعم شح السيولة معظم المصارف فأحجمت عن إقراض بعضها البعض وتشددت بشكل كبير في منح تسهيلات ائتمانية جديدة. ونجم عن شح السيولة تقلص حجم التدفقات النقدية على الصعيد العالمي، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر. وإزاء هذه الإرهاصات المتسارعة، اتخذ العديد من الدول المتقدمة تدابير عاجلة لتوفير السيولة الضرورية للقطاع المصرفي للحيلولة دون انهيار نظمها المصرفية والنظام المصرفي العالمي برمته. واتبعت معظم الدول كذلك سياسات نقدية توسعية بغرض تعزيز السيولة المصرفية. وعلى الرغم من حدة الآثار المباشرة اللازمة، إلا أن معظم الاقتصادات استطاعت تجاوزها في فترة قصيرة نسبياً.

أما الآثار غير المباشرة للأزمة فكانت أكثر عمقاً وأبعد مدىً من الآثار المباشرة على القطاع المالي والمصرفي. فبالتزامن مع التأثيرات الأولية للأزمة، بدأت المخاوف تتزايد من تباطؤ اقتصادي وشيك، حيث ساهمت هذه المخاوف في تهاوي أسعار النفط الخام والمواد الأولية

الأخرى والسلع الغذائية، والتي كانت قد شهدت ارتفاعاً قياسياً قبيل بروز الأزمة. وقد تجسدت هذه المخاوف بالفعل في دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، فتراجعت وتائر النمو الاقتصادي وحجم التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

انعكست تأثيرات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي وعلى الأوضاع الاقتصادية من جهة، والتدابير والسياسات التي تم إتباعها لدرء هذه التأثيرات من جهة أخرى، ببروز مصاعب جديدة تمثلت هذه المرة في تراجع وضع المالية العامة في عدة دول متقدمة ونامية. وإذا كان من الممكن اعتبار تداعيات الأزمة على القطاع المالي والمصرفي قصيرة الأجل وتلك المسببة للكساد الاقتصادي متوسطة الأجل، فإن انعكاسات الأزمة على أوضاع المالية العامة جاءت طويلة الأجل، وبدأت تظهر بشكل أكثر وضوحاً مع صدور تقارير أداء الموازنة العامة عن عام 2009. فقد أدت الأزمة إلى تأثر جانبي الإيرادات والنفقات العامة، بحيث تمخضت عن تفاقم العجز الكلي في الموازنة العامة وارتفاع إجمالي الدين العام في الاقتصادات التي تعرض قطاعها المالي والمصرفي وأدائها الاقتصادي بشكل أكثر حدة عن غيرها من تداعيات الأزمة. فقد تسببت الأزمة، كما ذكر سابقاً، في انخفاض الطلب الكلي العالمي والمحلي مما انعكس سلباً على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وحجم الصادرات والواردات. وبالتالي، فقد تأثرت الإيرادات العامة بشكل سلبي، حيث انخفضت موارد الخزينة العامة من الإيرادات الناجمة عن هذه الأنشطة مثل المتمثلة في الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية. كما تراجعت عوائد صادرات المواد الخام، بعد انخفاض الطلب عليها وهبوط أسعارها في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في الدول التي تقتصر ملكية قطاع الصناعة الاستخراجية فيها على القطاع العام. وبالإضافة، فقد تراجعت قيمة الاستثمارات / الأصول الحكومية محلياً وخارجياً مما أدى كذلك إلى تراجع الإيرادات الرأسمالية ودخل الاستثمار.

أما على صعيد النفقات العامة، فقد توزعت رغبة السلطات المالية في هذا المجال بين ضرورة العمل على ضبط النفقات لتوازن تراجع الإيرادات العامة من جهة، وبين الحاجة لاتخاذ سياسات مالية توسعية بغية خلق الظروف المناسبة لتحفيز النشاط الاقتصادي أو على الأقل لوقف التراجع فيه. وفي واقع الأمر، فإن المرونة المتاحة أمام السياسات المالية والتي تتمثل في وضع المالية العامة الذي كان سائداً عند تفشي الأزمة، هي التي حكمت توجه السياسة المالية التي تم إتباعها لاحقاً لتدارك تداعيات هذه الأزمة. ففي الدول التي كانت تنعم بوضع مالي إيجابي عند بروز الأزمة، فقد أتاح هذا الوضع للسلطات المالية فيها مرونة كافية، فاتخذت إجراءات وتدابير واتبعت سياسات مالية توسعية، ضمن حدود مناسبة، بغية درء آثار الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي فيها.

أما في الدول التي كانت تواجه وضعاً مالياً غير مواتٍ وقت بروز الأزمة، كانت الخيارات المتاحة أمام السياسة المالية لديها محدودة للغاية. وقد اضطر بعضها إلى إتباع سياسات مالية توسعية لأسباب شتى مما أدى إلى بروز أزمات في أوضاعها المالية، فارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى مستويات غير قابلة للاستمرار. وواجهت بعض الاقتصادات المتقدمة في النصف الأول من عام 2010، وفي مقدمتها اليونان، وبدرجة أقل أسبانيا والبرتغال، ظروفاً مالية عصيبة مما حدا بالاتحاد الأوروبي للتدخل لدعم اليونان لتدارك تأثر دول المجموعة من مخاطر انتشار أزمة اليونان المالية. وبدأت هذه الدول الثلاث ودولاً رئيسية أخرى في الاتحاد الأوروبي بإتباع إجراءات تقشفية والإعلان عن خططها لزيادة الإيرادات العامة، خصوصاً من خلال رفع نسب ضريبة القيمة المضافة وذلك بهدف تخفيض العجز المالي الكلي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى آثار سلبية على مسيرة التعافي الاقتصادي.

ثانياً : انعكاسات الأزمة على الاقتصادات العربية

جاءت الآثار المباشر للأزمة على الدول العربية متفاوتة من دولة إلى أخرى طبقاً لدرجة تطور القطاع المالي والمصرفي ومدى انفتاحه على نظيره العالمي، ومدى تعامل هذه الدول مع الأسواق العالمية لرأس المال. وقد تمثل هذا التأثير في بروز المخاوف من شح السيولة في القطاع المصرفي وتدهور جودة الأصول المصرفية وعدم قدرة مقترضين على السداد، الأمر الذي بات يهدد سلامة القطاع المصرفي. كما تراجعت معظم مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية بحدة، مما أدى إلى خسائر لحقت بالقطاع المصرفي في دول عربية كانت قد أجازت الاقتراض من المصارف بغرض الاستثمار في سوق الأسهم مقابل رهن ملكية الأسهم لهذه المصارف. وكان أول وأسرع القطاعات تأثراً بالأزمة القطاع العقاري، حيث تراجع الطلب على الوحدات السكنية والتجارية في عدة دول عربية، خصوصاً في مشاريع التطوير العقاري، وكذلك قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف. وقد نجم عن زيادة حالات القروض المتعثرة لدى المصارف اضطرارها إلى زيادة حجم المخصصات. ومع تناقص السيولة المحلية ارتفعت أسعار فائدة الإقراض ما بين المصارف وازدادت كلفة التمويل طويل الأجل في ظل شح مصادر التمويل المحلية والأجنبية.

وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2010، ارتفعت مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصادات العربية من حوالي 263 مليار دولار إلى نحو 309 مليار دولار، أي بارتفاع بلغت نسبته 17.7 في المائة. وقد شكل رصيد قروض المصارف الأجنبية في نهاية أيلول/سبتمبر 2008 للاقتصادات العربية حوالي 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. ويعود الارتفاع في الاقتراض العربي من القطاع المصرفي الأجنبي، وخصوصاً من

قبل دول مجلس التعاون، إلى زيادة حاجة المنطقة لتمويل النشاط الاقتصادي خصوصاً في قطاع الصناعة الاستخراجية ومشاريع التطوير العقاري والأنشطة السياحية. ويذكر في هذا الصدد أن حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون من هذه القروض بلغت 69 مليار دولار في نهاية أيلول/سبتمبر 2010، وبلغت حصة القطاع الخاص غير المصرفي 133 مليار دولار[1]. وقد مثل هذا الوضع زيادة انكشاف القطاع المصرفي والقطاع الخاص غير المصرفي في دول مجلس التعاون على القطاع المصرفي العالمي، الأمر الذي حد من قدرتها على الاقتراض مجدداً من القطاع المصرفي العالمي في ظل التباطؤ الاقتصادي في دول مجلس التعاون، كما اتضح لاحقاً من تفاعل أزمة ديون شركات إمارة دبي.

وفي ظل هذه التطورات المتسارعة، أصبح الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي الهاجس الأكبر لدى الدول العربية الأكثر تأثراً بالتداعيات المباشرة للأزمة. فقد اتخذ معظم الدول العربية سياسات نقدية توسعية بغية التصدي لشح السيولة في القطاع المصرفي المحلي والحفاظ على الاستقرار النقدي. وتم في هذا الإطار استخدام الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية، حيث طُبقت تخفيضات متتابعة على أسعار الفائدة شملت سعر الخصم وسعر الإقراض لليلة واحدة وسعر الفائدة على الاقتراض بين المصارف. كما قامت السلطات النقدية في عدة دول عربية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى القطاع المصرفي أكثر من مرة لتوفير المزيد من السيولة للمصارف. واتبعت بعض دول مجلس التعاون أيضاً الدعم المباشر للقطاع المصرفي فيها فأتاحت الفرصة للمصارف للاستفادة من تسهيلات ائتمانية. ولهذا الغرض وفرت مؤسسة النقد العربي السعودي 40 مليار دولار والإمارات 33 مليار دولار، منها 19 مليار دولار من السلطات المالية و14 مليار دولار من مصرف الإمارات المركزي، وأعلنت الكويت وعمان استعدادهما لتوفير سيولة إضافية للمصارف المحلية إذا دعت الحاجة. وفي سياق متصل،

(1) جمال زروق وآخرين، صندوق النقد العربي، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية (2009)، ص 43-45.

أعلنت بعض الدول العربية عن ضمان كافة الودائع لدى المصارف العاملة فيها بغرض إعادة الثقة في القطاع المصرفي[2].

وعلى صعيد تداعيات الأزمة على أسواق الأوراق المالية العربية، فقد هبطت مؤشرات جميع هذه الأسواق في العام 2008 باستثناء تونس، حيث كانت أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأكثر انخفاضاً. وقد هبط المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 49.4 في المائة في عام 2008 متجاوزاً التراجع في معظم الأسواق المتقدمة والناشئة[3]. وواصلت أسواق الأوراق المالية العربية تراجعها في النصف الثاني من عام 2009، إلا أنها أنهت العام على تحسُن، حيث ارتفع مؤشر صندوق النقد العربي لهذه الأسواق بنسبة 18.1 في المائة لعام 2009. وعلى الرغم من استعادة أسواق الأوراق المالية العربية استقرارها، إلا أنها تبقى هشة. فهذه الأسواق لم تعد بعد إلى المستويات التي كانت سائدة قبيل بروز الأزمة، بل عوضت فقط جزءاً من خسائرها. كما أنها ما تزال تحت تأثير أزمة ديون شركات دبي. كذلك سجلت قيمة الإصدارات الأولية لسندات الشركات مستويات متدنية في عام 2009، إذ جاءت دون المستويات المسجلة خلال الأعوام الأربعة السابقة، الأمر الذي يعكس الظروف الاقتصادية غير المواتية.

وعلى صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، فقد تأثرت بالأزمة المالية العالمية بدءاً من الربع الأخير من عام 2009، غير أن محصلة نموها لكامل العام جاءت إيجابية بواقع 19.2 في المائة بعد اجتذاب الاقتصادات العربية للاستثمارات المباشرة بشكل متزايد قبل نشوء الأزمة نتيجة لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة آنذاك، وخصوصاً في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع العقارات والقطاع السياحي. أما في عام 2009، فقد انخفضت

(2) يوفر التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009)، ص 118-120، تفاصيل أوفى عن هذه السياسات.
(3) صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

هذه التدفقات بحدة، حيث بلغت نسبة التراجع للدول العربية كمجموعة ما نسبته 18.3 في المائة. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية إلى الخارج، فقد تراجعت بنسبة 12.9 في المائة في عام 2008 وهبطت بنسبة 44.7 في المائة في عام 2009، بعد تراجع فرص الاستثمار المجدية في الخارج وزيادة المخاطر المرتبطة بها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تستحوذ على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية أو الصادرة منها إلى الخارج، حيث بلغت 86.8 في المائة أي بواقع 68.8 مليار دولار، و92.7 في المائة أي بواقع 22.6 مليار دولار على التوالي في عام 2009[4]، الملحق (1).

ومن جانب آخر، فقد تأثرت قيمة الثروات العربية المستثمرة محلياً وخارجياً من قبل الأفراد والشركات والدول جراء الأزمة المالية العالمية. وقد شملت الانعكاسات السلبية للأزمة صناديق الثروات السيادية التي فقدت 4.2 في المائة من قيمتها في عام 2009، ولم تعوض معظم خسائرها إلا في شهر أيلول/ سبتمبر 2010. ويذكر أنه وفق البيانات التقديرية المتوفرة عن جزء من صناديق الثروات السيادية العربية التي تعود ملكيتها إلى الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد بلغ إجمالي قيمتها حوالي 1.5 تريليون دولار في أيلول / سبتمبر 2010، مشكلاً حوالي 39 في المائة من إجمالي قيمة هذه الصناديق على الصعيد العالمي[5].

وقد تأثرت الاقتصادات العربية على غرار معظم الاقتصادات بالآثار غير المباشرة للأزمة المتمثلة بتباطؤ الاقتصاد العالمي وتحوله لاحقاً إلى كساد اقتصادي. وتتجسد أهم هذه التأثيرات على الاقتصادات العربية في تهاوي أسعار النفط الخام بعد انخفاض الطلب العالمي عليه، وتبعاته التي تمثلت في تخفيض الإنتاج العربي من النفط الخام، وإنتاج الصناعات التحويلية المرتبطة به.

(4) UNCTAD's World Investment Report (2010) database.
(5) Sovereign Wealth Fund Institute (SWF) website.

وانسحب هذا التأثير أيضاً على أسعار المواد الأولية الأخرى، ومنها الغاز الطبيعي والفوسفات. فعلى الرغم من زيادة الإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي العربي في عامي 2008 و2009، إلا أن أسعاره تراجعت في عام 2009. وقد تأثرت الاقتصادات العربية أيضاً بالهبوط الحاد في أسعار الفوسفات الخام ومنتجاته من الأسمدة والكيماويات، ومنها سورية والسعودية والمغرب والأردن.

وأفرز الكساد الاقتصادي العالمي الذي تمثل في تراجع الطلب على السلع والخدمات ضغوطاً تمثلت في انخفاض الصادرات السلعية العربية إلى الاقتصادات المتقدمة، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية،حيث انعكس هذا الوضع سلبياً على إنتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية. ومن جهة أخرى، أدى الكساد الاقتصادي العالمي أيضاً إلى انخفاض الطلب على الخدمات من قبل الاقتصادات المتقدمة، والتي تمثلت أساساً في تراجع حركة السياحة إلى الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي. كما انخفضت وتيرة النشاط في قطاع النقل، وخصوصاً النقل الجوي والبحري مخلفة آثاراً سلبية على الاقتصادات العربية. وكان القطاع العقاري العربي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بعد تسببه بالأزمة، فتراجع الطلب المحلي في هذا القطاع وانخفض النشاط جراء ذلك في قطاع الإنشاءات. وقد تم تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى في القطاع العقاري والسياحي وفي قطاع الصناعة الاستخراجية وفي مجال البنية التحتية في بعض الدول العربية. وأدت هذه التطورات السلبية مجتمعة إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي، فانخفض الطلب الكلي في الدول العربية متضمناً تناقص الطلب على السلع والخدمات المحلية وغير المحلية، بما فيها الطلب على الواردات السلعية.

وانعكست هذه الارهاصات على الأداء الاقتصادي للدول العربية، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 1,926 مليار دولار في

عام 2008 إلى ما يقارب 1,670 مليار دولار في عام 2009. وقد جاء هذا الانكماش جراء تراجع مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي تراجعاً في ناتجها المحلي الإجمالي تجاوز التراجع في ناتج غيرها من الدول العربية. أما الدول العربية غير المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فقد حققت ارتفاعاً في ناتجها المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية. غير أن معظم الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية جاء بسبب تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة سجل ارتفاعاً في عام 2009 في معظم الدول العربية. غير أن هذا الارتفاع جاء ضئيلاً، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي في الدول العربية كمجموعة من 6 في المائة في عام 2008 إلى نسبة 2 في المائة في عام 2009[6]، الملحق (2).

جاءت تداعيات الأزمة أقل وطأة على الاقتصادات العربية، بشكل عام، من تداعياتها على الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وقد أشارت التوقعات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم غالبية الدول العربية ستشهد معدل نمو حقيقي تبلغ نسبته 4.1 في المائة في عام 2010[7]. وبالتالي، فإن هذه التوقعات تبشر ببداية التعافي الاقتصادي في المنطقة العربية. ولعل الأسس التي اعتمدت لبناء هذه التوقعات تتمثل في عودة الاستقرار إلى سوق النفط الخام وزيادة حجم التجارة العالمية وظهور مؤشرات على عودة النمو إلى الاقتصاد العالمي. وفي المقابل، فإن التعافي المتوقع في المنطقة العربية قد لا يشمل جميع الاقتصادات، حيث ما زال بعض منها يعاني من ظروف صعبة، بعد تحقيقها معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات السابقة للأزمة. كما أن بعض القطاعات الاقتصادية العربية التي تعرضت أكثر من غيرها لتداعيات

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2009) ومصادر وطنية ودولية.
(7) International Monetary Fund, World Economic Outlook (2010).

الأزمة كالقطاع العقاري ما زال أمامها وقت أطول لكي تتدارك هذه التداعيات وتعود إلى سابق عهدها. وعلى الرغم من عودة الاستقرار بشكل سريع إلى القطاع المصرفي العربي، إلا أنه ما زال يتحفظ في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص، حيث لم تسجل هذه التسهيلات نمواً بالقدر المأمول والمطلوب لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وكما هو الحال في معظم الاقتصادات، فقد تجسدت تداعيات الأزمة في نهاية المطاف في تراجع الوضع المالي في الغالبية العظمى من الدول العربية، الأمر الذي أثر على توجهات السياسة المالية بشكل عام، وعلى استقرار أوضاع المالية العامة في بعض منها، بشكل خاص.

ثالثاً : تداعيات الأزمة على الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي[8]

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على كافة بنود الإيرادات العامة في معظم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بدرجات متباينة. وجاءت هذه التداعيات في فترات متقدمة أو متأخرة طبقاً لطبيعة هذه البنود، والظروف الاقتصادية المؤثرة فيها. وتشمل البنود الرئيسية في الإيرادات العامة في هذه الدول الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

(8) **الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي** هي الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر واليمن. وتصنف هذه الدول في مجموعتين، الأولى **دول مجلس التعاون الخليجي**، وتشمل الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت، والثانية مجموعة **الدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي**، وتشمل الجزائر، السودان، سورية، العراق، ليبيا، مصر واليمن. أما **الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي** فتشمل الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت وليبيا.

الإيرادات النفطية[9]

تهاوت أسعار النفط الخام في الربع الأخير من عام 2008 جراء الأزمة وتداعياتها، حيث هبط سعر سلة خامات أوبك بنسبة 53.7 في المائة مما أدى إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة. وكانت الإيرادات النفطية خلال الأشهر التسع الأولى من العام قد نمت بشكل كبير مدفوعة بالارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام التي بلغت ذروتها في يونيو من ذلك العام. وبالتالي، وصلت محصلة الإيرادات النفطية لمجمل عام 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 691.6 مليار دولار، أي بنمو بلغت نسبته 57.8 في المائة. وبعد قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) إحداث أكبر تخفيض في حصص الإنتاج اعتباراً من مطلع عام 2009 للجم التراجع في أسعار النفط الخام وإعادة الاستقرار للسوق العالمية للنفط، فقد انخفض الإنتاج العربي من النفط الخام بحوالي 5.8 في المائة في عام 2009. كذلك انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك بنسبة 35.3 في المائة في عام 2009 ليصل إلى 60.9 دولار للبرميل مقارنة بمتوسط بلغ 94.4 دولار للبرميل في عام 2008[10]. ونجم عن هذين العاملين مجتمعين هبوط الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 44.7 في المائة في عام 2009 لتصل إلى 382.3 مليار دولار. وكانت وطأة الانخفاض أشد، بشكل عام، في دول مجلس التعاون الخليجي وفي الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام، حيث تراجعت الإيرادات النفطية فيهما بنسبة 46.5 في المائة و45.9 في المائة على التوالي في عام 2009. وقد تراوحت

(9) الإحصاءات المنشورة عن أداء الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي توفر في معظمها فقط بيانات عن الإيرادات الحكومية في قطاع النفط بمجمله، شاملة النفط، الخام والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية، وقد يتضمن في بعض هذه الدول أيضاً الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع. وبالتالي، فإن مصطلح الإيرادات النفطية يعكس الإيرادات الحكومية من كافة هذه الأنشطة.

(10) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة لعامي 2009 و2010.

نسب الانخفاض في الإيرادات النفطية في السعودية والجزائر وليبيا والكويت والإمارات ما بين 55.8 في المائة و40 في المائة، الملحق (3) والجدول (1).

الجدول (1)
الإيرادات العامة العربية من القطاع النفطي

المجموعة	القيمة (مليار دولار)			نسبة التغير السنوي (%)			النسبة إلى الإيرادات العامة والمنح (%)		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
دول مجلس التعاون	304.9	489.0	261.8	9.1	60.4	46.5-	81.5	85.6	78.4
الدول النفطية الأخرى	133.4	202.6	120.5	13.4	51.9	40.5-	64.4	68.6	57.5
الإجمالي للدول العربية المصدرة، منها :	**438.3**	**691.6**	**382.3**	**10.4**	**57.8**	**44.7-**	**75.4**	**79.8**	**70.3**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	408.8	648.8	351.2	10.8	58.7	45.9-	82.4	85.9	78.2

ملاحظة: النسب المئوية محتسبة من القيم غير المقربة في الملحق (3).
المصدر : الملحق (3).

وأثرت الأزمة على مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح، حيث تراجعت هذه المساهمة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي إلى 70.3 في المائة، وفي دول مجلس التعاون الخليجي إلى 78.4 في المائة، وفي الدول العربية المصدرة الأخرى إلى 57.5 في المائة في عام 2009. كما تراجعت هذه المساهمة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط الخام والغاز الطبيعي إلى 78.2 في المائة في العام ذاته. أما على صعيد الدول فرادى، فقد تراجعت مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في معظم هذه الدول في عام 2009 بدرجات متفاوتة. وتبقى هذه المساهمة مرتفعة للغاية في عدة دول عربية، حيث تجاوزت نسبة 90 في المائة في عام 2009 في الكويت، ونسبة 80 في المائة في كل من العراق والسعودية والبحرين وليبيا، ونسبة 70 في المائة في كل من عمان والإمارات.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لقطاع النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي ليس فقط في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، بل في الدول العربية الأخرى أيضاً، فإنه، في المقابل، يعرض هذه الدول لتقلبات تؤثر على وتيرة نموها الاقتصادي وأوضاعها المالية. وقد عمدت دول عربية عدة إلى إتباع استراتيجيات لتنويع اقتصادها، وأسست صناديق خاصة لدعم الاستقرار النفطي تهدف إلى بناء احتياطيات مالية. وطبقت دولاً منها تقديرات متحفظة لسعر النفط الخام الذي يتم اعتماده لغايات تقدير الإيرادات العامة في مشاريع الموازنة العامة. غير أن حدة التقلبات في السوق العالمي للنفط في بعض الحالات تتجاوز كل هذه التحوطات كما يحصل في الأزمة المالية العالمية الحالية، وكما حصل عند تهاوي أسعار النفط لمستويات متدنية للغاية في العام 1986. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التقلبات في السوق العالمي للنفط تؤثر أيضاً بطريقة غير مباشرة على الاقتصادات العربية الأخرى، من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الدول العربية النفطية إلى الدول العربية الأخرى وكذلك من خلال الطلب على السلع والخدمات، ومن ضمنها التجارة العربية البينية وحركة السياحة والنقل.

الإيرادات الضريبية

تأتي الإيرادات الضريبية، بشكل عام، كثاني أكبر مصدر للإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. وقد نمت الإيرادات الضريبية في هذه الدول كمجموعة بنسبة 27.2 في المائة في عام 2008، ولكن مستواها انخفض بنسبة 0.6 في المائة في عام 2009 ليبلغ 85.9 مليار دولار. ويذكر أن هذا الانخفاض الطفيف لا يعكس بشكل كامل تداعيات الأزمة على الأنشطة الاقتصادية، حيث أن جزءاً من الإيرادات الضريبية لا يتم تحصيله إلا في العام

اللاحق. وقد انخفضت هذه الإيرادات بشكل أكبر في دول مجلس التعاون، حيث تراجعت بنسبة 13.3 في المائة في عام 2009. أما في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.4 في المائة في عام 2009. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع حصيلة هذه الإيرادات في كل من مصر والجزائر وليبيا وسورية في عام 2009 عن مستواها في عام 2008. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية للدول العربية المصدرة للنفط في عام 2009 تعود إلى مجموعة الدول الأخرى المصدرة، حيث بلغت حوالي 69.8 في المائة. أما الحصة المقابلة للإيرادات الضريبية لدول مجلس التعاون مجتمعة فقد بلغت نحو 30.2 في المائة في العام ذاته، الجدول (2).

الجدول (2)
الإيرادات الضريبية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

المجموعة	القيمة (مليار دولار)			نسبة التغير السنوي (%)		النسبة إلى الإيرادات العامة والمنح (%)		
	2007	2008	2009	2008	2009	2007	2008	2009
دول مجلس التعاون	22.1	30.0	26.0	35.7	13.3-	5.9	5.3	7.8
الدول النفطية الأخرى	45.8	56.4	60.0	23.1	6.4	22.1	19.1	28.6
الإجمالي للدول العربية المصدرة، منها :	**67.9**	**86.4**	**85.9**	**27.2**	**0.6-**	**11.7**	**10.0**	**15.8**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	33.6	46.1	44.1	37.2	4.3-	6.8	6.1	9.8
الإجمالي للدول العربية، منها :	**103.3**	**131.3**	**128.6**	**27.1**	**2.1-**	**16.5**	**14.2**	**21.6**
الدول غير المصدرة للنفط	35.4	44.9	42.7	26.8	4.9-	79.5	80.8	82.0

المصادر : (1) وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية.
(2) قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

وشكل تراجع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية المصدرة للنفط كمجموعة زيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في هذا الإجمالـــي،

حيث ارتفعت من 11.7 في المائة في عام 2007 إلى 15.8 في المائة في عام 2009. وانطبق هذا الوضع كذلك على دول مجلس التعاون حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة من 5.9 في المائة في عام 2007 إلى 7.8 في المائة في عام 2009، وازدادت هذه المساهمة للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من 22.1 في المائة إلى 28.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإيرادات الضريبية في الدول العربية غير المصدرة للنفط تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح لهذه الدول مجتمعة نحو 82 في المائة في عام 2009. كما يشار أيضاً إلى أن الجزائر تنفرد من بين الدول المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي في ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة فيها، حيث تجاوزت هذه المساهمة 30 في المائة في عام 2009. أما في مصر، فقد بلغت مساهمة الإيرادات الضريبة في إيراداتها العامة 64.9 في المائة في ذلك العام.

وعلى صعيد تأثير الأزمة المالية العالمية على عناصر الإيرادات الضريبية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد تراجعت ضرائب الإنتاج والاستهلاك، ومنها ضريبة المبيعات وأنواعها كضريبة القيمة المضافة والمكوس، بنسبة 1.9 في المائة في عام 2009، نتيجة تراجع الطلب المحلي على السلع والخدمات. كما أدت الأزمة إلى تراجع حصيلة رسوم الاستيراد بنسبة 2.6 في المائة في عام 2009 بعد انخفاض قيمة الواردات السلعية في هذه الدول. أما الضرائب على الدخل والأرباح فقد ارتفعت بنسبة 2.6 في المائة في عام 2009، حيث عكست هذه الضرائب الدخول والأرباح المحققة في عام 2008. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتراجع حصيلة ضريبة الدخل والأرباح في هذه الدول بشكل كبير في عام 2010، الجدول (3).

الجدول (3)
مكونات الإيرادات الضريبية في الدول العربيـة المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	القيمة (مليار دولار)			نسبة التغير (%)		النسبة إلى الإيرادات الضريبية (%)		
	2007	2008	2009	2008	2009	2007	2008	2009
ضرائب الدخل والارباح	25.3	34.1	35.0	34.8	2.6	37.3	39.4	40.7
ضرائب الانتاج والاستهلاك	17.2	21.5	21.1	25.0	1.9-	25.3	24.9	24.6
رسوم الإستيراد	13.0	15.1	14.7	16.2	2.6-	19.1	17.5	17.1
ضرائب ورسوم أخرى	12.4	15.7	15.0	26.2	4.6-	18.3	18.1	17.4
الإيرادات الضريبية	**67.9**	**86.4**	**85.9**	**27.3**	**0.6-**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية ومصادر دولية .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لعناصر الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت مساهمة الضرائب على الدخل والأرباح في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي كمجموعة إلى 40.7 في المائة في عام 2009، في حين تناقصت مساهمة العناصر الأخرى بشكل طفيف. وقد بلغت مساهمة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك في الإيرادات الضريبية لهذه الدول 24.6 في المائة في عام 2009، ومساهمة رسوم الاستيراد 17.1 في المائة، ومساهمة الضرائب والرسوم الأخرى 17.4 في المائة.

وجاءت تداعيات الأزمة لتؤثر على توجهات بعض هذه الدول في مجال سياسات الإصلاح الضريبي، حيث قامت سورية واليمن بتأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وأجلت مصر تطبيق ضريبة الملكية على العقار وتوسعة شمول ضريبة القيمة المضافة، حيث أن تطبيقها في هذه الظروف سيؤدي إلى المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. ومن جانب آخر، استمرت دول أخرى في تطبيق إصلاحات ضريبية كانت مقررة مسبقاً، شملت إصلاح الإدارة الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي.

ويبرز في هذا السياق أهمية تنويع مصادر الإيرادات العامة في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية، وخصوصاً في دول مجلس التعاون وليبيا التي تشكل الإيرادات الضريبية فيها نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة. وقد سبق وأن قررت دول مجلس التعاون كمجموعة إحداث ضريبة القيمة المضافة، حيث تعتزم تطبيقها في فترة لاحقة عندما تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية.

الإيرادات العامة الأخرى

تأثرت كذلك الإيرادات غير الضريبية ودخل الاستثمار المحلي والخارجي في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من تداعيات الأزمة. ففيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية، فقد انخفضت بنسبة 15.5 في المائة في هذه الدول مجتمعة جراء تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي. أما فيما يخص دخل الاستثمار المحلي والخارجي، فقد تراجع بنسبة 15.1 في المائة في عام 2009 بعد انخفاض أسعار الفائدة وعوائد الاستثمار على الصعيدين العالمي والعربي. وتراجعت المنح، والتي اقتصرت على العراق ومصر والسودان واليمن، بشكل طفيف إلى 3.2 مليار دولار في عام 2009.

وأدت تداعيات الأزمة على عناصر الإيرادات العامة في هذه الدول إلى تغيرات في أهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد تراجعت نسبة الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من 39.7 في المائة في عام 2008 إلى 25.8 في المائة في عام 2009. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 5 في المائة إلى 5.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما الإيرادات غير الضريبية فقد انخفضت هذه النسبة فيها بشكل طفيف لتبلغ 2.9 في المائة في عام 2009، في حين حافظ كل من دخل الاستثمار والمنح على نسبته إلى هذا الناتج، الجدول (4).

الجدول (4)
الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	القيمة (مليار دولار)			نسبة التغير (%)		النسبة إلى الإيرادات العامة والمنح (%)			النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الايرادات النفطية	438.3	691.6	382.3	57.8	-44.7	75.4	79.8	70.3	32.2	39.7	25.8
الايرادات الضريبية	67.9	86.4	85.9	27.3	-0.6	11.7	10.0	15.8	5.0	5.0	5.8
الايرادات غير الضريبية	38.8	51.6	43.6	32.9	-15.5	6.7	6.0	8.0	2.8	3.0	2.9
دخل الاستثمار المحلي والخارجي	32.9	33.6	28.5	2.0	-15.1	5.7	3.9	5.2	2.4	1.9	1.9
إجمالي الايرادات العامة	**577.9**	**863.2**	**540.2**	**49.4**	**-37.4**	**99.4**	**99.6**	**99.4**	**42.4**	**49.6**	**36.5**
المنح	3.6	3.3	3.2	-8.7	-2.6	0.6	0.4	0.6	0.3	0.2	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**581.5**	**866.4**	**543.5**	**49.0**	**-37.3**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**42.7**	**49.8**	**36.7**

ملاحظة : دخل الاستثمار المحلي والخارجي يشمل الإيرادات الرأسمالية.
المصادر : (1) وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية.
(2) قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

إجمالي الإيرادات العامة

أدت تداعيات الأزمة على عناصر الإيرادات العامة سابقة الذكر إلى انخفاض حاد في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي كمجموعة بعد أن سجلت نمواً قياسياً في عام 2008، إذ بلغت نسبته حينها 49 في المائة. فقد هبطت هذه الإيرادات بنسبة 37.3 في المائة في عام 2009 لتبلغ 543.5 مليار دولار، حيث جاءت دون مستواها المسجل في عام 2007. كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 49.8 في المائة في عام 2008 إلى 36.7 في المائة في عام 2009.

وجاء الانخفاض في الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون أكثر حدة من الانخفاض في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، حيث بلغت نسبة التراجع 41.5 في المائة و29

في المائة لهاتين المجموعتين على التوالي في عام 2009. كما هبطت الإيرادات العامة والمنح للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 40.5 في المائة في العام ذاته. وينطبق هذا الوضع أيضاً على نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت هذه النسبة لدول مجلس التعاون من 53.3 في المائة في عام 2008 إلى 38.1 في المائة في عام 2009، ولمجموعة الدول العربية المصدرة الأخرى من 44.1 في المائة إلى 34.7 في المائة في العام نفسه. وتجدر إعادة التذكير بأهمية الإيرادات النفطية، وبحدة تداعيات الأزمة عليها، من خلال مقارنة التغيرات في الإيرادات العامة في مجموعات الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بتلك المسجلة في مجموعة الدول العربية غير المصدرة للنفط، حيث اقتصر الانخفاض في الإيرادات العامة في المجموعة اللاحقة على 6.2 في المائة فقط في عام 2009، الملحق (4).

رابعاً: انعكاسات الأزمة على الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

أفرزت الأزمة المالية العالمية واقعاً جديداً أمام السلطات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تمثل في تراجع مرونة السياسيات المالية فيها بدرجات متفاوتة. فقد أدت الأزمة إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة لهذه الدول من جهة، وإلى انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي فيها من جهة أخرى. وبغرض درء تداعيات الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي في عام 2009، فقد كان الأمر يتطلب آنذاك إتباع سياسة مالية توسعية، جنباً إلى جنب مع سياسة نقدية نشطة. وإذا كانت الظروف التي كانت سائدة خلال الأشهر القليلة التي تلت الأزمة أتاحت المجال لإتباع سياسة نقدية توسعية، مثل انخفاض مستوى السيولة المحلية وتراجع

معدلات التضخم، فإن الظروف لم تكن مواتية بالقدر نفسه لتبني سياسة مالية توسعية. فقد أدى هبوط الإيرادات العامة إلى تضاؤل قدرة بعض الدول على اتخاذ سياسة مالية توسعية بدرجة كافية للجم التراجع في الطلب الكلي المحلي. وفي المقابل، كان بمقدور دول أخرى تبني سياسات مالية توسعية نسبياً مستفيدة من الأوضاع المالية المريحة التي كانت سائدة فيها عند نشوب الأزمة. وإزاء هذه الأوضاع جاءت السياسات المالية التي أتبعتها الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في عام 2009 متفاوتة ومتباينة في توجهاتها طبقاً للأوضاع المالية للمجموعات الفرعية وللدول فرادى.

فعلى صعيد الدول العربية المصدرة للنفط كمجموعة، فقد أدت تداعيات الأزمة إلى تراجع معدل النمو في الإنفاق العام، حيث انخفض هذا المعدل من 30.6 في المائة في عام 2008 إلى 6.2 في المائة في عام 2009. وتفاوتت معدلات نمو الإنفاق العام في المجموعات الفرعية لهذه الدول، حيث نما الإنفاق العام في دول مجلس التعاون بنسبة 10.9 في المائة في عام 2009 في حين نما في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بنسبة 0.9 في المائة فقط في الفترة ذاتها. ويعود هذا التفاوت إلى اختلاف الأوضاع المالية المختلفة بينهما قبيل تفشي الأزمة. فقد كانت هذه الأوضاع إيجابية في معظم دول مجلس التعاون حينها مما منحها مرونة كافة لإتباع سياسة مالية توسعية، ضمن الحدود المتاحة. أما في معظم الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فقد كانت أوضاعها المالية صعبة عند نشوء الأزمة الأمر الذي اضطرها لاتخاذ سياسات مالية منضبطة. وتجدر الإشارة، لأغراض المقارنة، إلى أن الإنفاق العام في الدول العربية غير المصدرة للنفط كمجموعة انخفض بنسبة 0.3 في المائة في عام 2009. ومع تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في عام 2009، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول

مجتمعة من 32.5 في المائة إلى 40.6 في المائة. وقد ارتفعت هذه النسبة في دول مجلس التعاون من 28.1 في المائة في عام 2008 إلى 38.1 في المائة في عام 2009، وازدادت في الدول المصدرة الأخرى من 39.6 في المائة إلى 44.3 في المائة في الفترة ذاتها، الملحق (5).

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والرأسمالي، فقد نما الإنفاق الجاري في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي كمجموعة بنسبة 5.4 في المائة في عام 2009، في حين نما الإنفاق الرأسمالي بنسبة 8.7 في المائة. غير أن هذا التفاوت انعكس بصورة طفيفة على حصة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام. كذلك ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة بصورة أكبر من ارتفاعها للإنفاق الرأسمالي، حيث بلغت هاتين النسبتين 29.6 في المائة و11 في المائة على التوالي في عام 2009، الجدول (5).

الجدول (5)

الانفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	القيمة (مليار دولار)			نسبة التغير (%)		الحصة في الإنفاق العام (%)			النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الانفاق الجاري	320.8	415.7	438.3	29.6	5.4	74.0	73.5	72.9	23.56	23.88	29.62
الانفاق الراسمالي	112.6	149.5	162.4	32.7	8.7	26.0	26.4	27.0	8.27	8.59	10.97
صافي الاقراض الحكومي	0.4	0.8	0.4	97.7	-52.3	0.1	0.1	0.1	0.03	0.05	0.03
إجمالي الانفاق العام	**433.4**	**566.0**	**601.1**	**30.6**	**6.2**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**31.83**	**32.51**	**40.62**

ملاحظة: (1) يمثل "صافي الإقراض الحكومي" الإقراض ناقصاً السداد، ويشمل استحقاقات الحكومة على المؤسسات العامة.
(2) النسب المئوية محتسبة من القيم غير المقربة.

المصادر : (1) وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية.
(2) قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

وعلى صعيد السياسات المالية التي تم إتباعها من قبل الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فرادى، فقد جاءت في بعضها انكماشية وفي بعضها الآخر توسعية بدرجات نسبية متفاوتة. فقد انفرد كل من اليمن والسودان وعمان بإتباع سياسة مالية انكماشية، حيث انخفض الإنفاق العام فيها بنسبة 18.1 في المائة، و9 في المائة و1.7 في المائة على التوالي في عام 2009[11]. وقد اختارت هذه الدول الثلاث إتباع هذه السياسة للحد من تفاقم أوضاعها المالية، وعمدت إلى تحييد آثار هذه السياسات على وتيرة النشاط الاقتصادي، فقام اليمن بتخفيض الإنفاق الرأسمالي بالحد الأدنى، في حين اتبع سياسة تقشفية كبيرة في الإنفاق الجاري، إذ بلغت نسبة التخفيض فيهما 0.8 في المائة و20.9 في المائة على التوالي في عام 2009. واتبع السودان كذلك سياسة مالية مشابهة إلى حد ما. أما عمان، فقد قامت بتخفيض الإنفاق الجاري بنسبة 4.6 في المائة في عام 2009، في الوقت الذي زادت فيه الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.2 في المائة، الملحقان (5) و(6).

واتبعت بقية الدول المصدرة سياسات مالية توسعية في عام 2009، حيث تبنى بعض منها زيادة وتيرة الإنفاق الجاري في حين قرر بعضها الآخر التوسع في الإنفاق الرأسمالي استناداً إلى الظروف الخاصة والمستجدة في كل منها. فقد قامت كل من سورية وليبيا والجزائر بزيادة رواتب وأجور موظفي القطاع العام بعد انخفاض مستوى الدخل الحقيقي جراء التضخم الناجم عن الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والمواد الخام في عام 2008. وركزت دول أخرى على زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسب أكبر من الإنفاق الجاري بغرض الحيلولة دون تفاقم تداعيات الأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي. واختارت دول مصدرة رئيسية للنفط والغاز الطبيعي إعادة ترتيب أولويات تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع التطور في القطاع النفطي وأجلت تنفيذ بعضها بعد تراجع الإيرادات العامة وظروف أسواق النفط والغاز الطبيعي على الصعيد العالمي.

[11] تحليل السياسات المالية يستند إلى التغيرات في الإنفاق العام بالعملة المحلية وليس بالدولار، كما يظهر في الملحقين (5) و(6).

وفي هذا السياق، اتبع كل من البحرين والعراق ومصر وليبيا سياسة مالية منضبطة تمثلت في زيادة الإنفاق العام بنسب تراوحت بين 1.1 في المائة و2.5 في المائة في عام 2009. وقد عمدت هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الجاري، في حين قامت كل من البحرين وليبيا بتخفيض الإنفاق الرأسمالي بشكل كبير. واعتمدت قطر والكويت سياسة مالية توسعية، حيث ذهبت معظم الزيادة في الإنفاق العام في الكويت كتحويلات حكومية لصندوق التقاعد[12]. أما سورية والسعودية والإمارات والجزائر، فقد تبنت سياسة مالية نشطة للغاية، حيث تراوحت نسب النمو في الإنفاق العام فيها بين 24.9 في المائة و11 في المائة. وجاء النمو في الإنفاق الرأسمالي كبيراً في سورية والسعودية والإمارات. ويلاحظ أن هذه الدول الثلاث تبنت سياسات مالية أكثر تلبية لحاجات النمو الاقتصادي مقارنة بغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، حيث تجاوزت نسبة النمو في الإنفاق العام وفي الإنفاق الرأسمالي في الدول الثلاث النسب المقابلة لغيرها من الدول في عام 2009[13].

خامساً: تبعات الأزمة على أداء الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

أدت تبعات الأزمة إلى تراجع حاد في الوضع الجاري والكلي للموازنة العامة التجميعية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. فقد تراجع الفائض الجاري[14] فيها من 447.4 مليار

(12) تبدأ السنة المالية في كل من الكويت وقطر في مطلع نيسان / أبريل. فقد تم الحصول على بيانات الكويت للسنة الميلادية في حين تمت معالجة بيانات قطر لتنسجم مع السنة الميلادية التي تعتمدها الدول الأخرى، باستثناء مصر، كسنة مالية. وبالتالي، لا تعكس بيانات الكويت وقطر الواردة في هذه الورقة بدقة توجهات السياسة المالية فيهما.

(13) البيانات المالية لمعظم الدول عن عام 2009، هي بيانات أولية قد تخضع كلياً أو جزئياً للتعديل لاحقاً.

(14) الفائض الجاري يمثل الفارق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية، حيث يقيس القدرة على الوفاء بالالتزامات المتكررة في الموازنة العامة. أما العجز الجاري فيعني الاضطرار إلى الاقتراض لمقابلة الالتزامات الجارية.

دولار في عام 2008 إلى 101.9 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض نسبته 77.2 في المائة. وانخفضت نسبة هذا الفائض كذلك إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة من 25.7 في المائة إلى 6.9 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد تناقص الفائض الجاري في كل من دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ليقتصر على 82.1 مليار دولار و19.8 مليار دولار على التوالي في عام 2009. كما تقلصت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في هاتين المجموعتين إلى 9.4 في المائة و3.3 في المائة على التوالي في العام ذاته، الجدول (6).

الجدول (6)
العجز/الفائض الجاري والكلي في الموازنات العامة

	الفائض الجاري						العجز/الفائض الكلي					
	القيمة (مليار دولار)			النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)			القيمة (مليار دولار)			النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
دول مجلس التعاون	186.8	336.6	82.1	22.1	31.4	9.4	132.2	270.6	0.7	15.7	25.3	0.1
الدول النفطية الأخرى	70.3	110.9	19.8	13.6	16.6	3.3	15.5	29.8	58.3-	3.0	4.5	9.7-
الإجمالي للدول العربية المصدرة، منها :	**257.1**	**447.4**	**101.9**	**18.9**	**25.7**	**6.9**	**147.7**	**300.5**	**57.6-**	**10.8**	**17.3**	**3.9-**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	252.4	438.5	106.7	23.8	32.4	9.8	163.0	315.0	27.1-	15.4	23.2	2.5-
المجموع الدول العربية، منها							**144.0**	**297.7**	**63.6-**	**9.5**	**15.5**	**3.8-**
الدول العربية غير المصدرة للنفط							3.7-	2.8-	6.0-	2.4-	1.5-	3.2-

المصادر : (1) وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية.
(2) قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

ونجم عن الأزمة تحول الفائض الكلي للموازنة العامة التجميعية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي الذي بلغ 300.5 مليار دولار في عام 2008، إلى عجز كلي وصل إلى 57.6 مليار دولار في عام 2009. وفي واقع الأمر، فإن العجز الكلي اقتصر على الموازنة التجميعية للدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، إذ حققت دول مجلس التعاون كمجموعة فائضاً

كلياً في موازنتها التجميعية في عام 2009. ولكن هذا الفائض انكمش بصورة حادة، إذ تقلص من 270.6 مليار دولار في عام 2008 إلى 0.7 مليار دولار في عام 2009. أما في الدول العربية المصدرة الأخرى، فقد تحول الفائض الكلي الذي بلغ 29.8 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز كلي وصل إلى 58.3 مليار دولار في عام 2009. كما انخفضت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون من 25.3 في المائة في عام 2008 إلى 0.1 في المائة في عام 2009، في حين وصلت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي إلى 9.7 في المائة. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة للغاية حسب المعايير الدولية المتعارف عليها. والجدير بالذكر أن نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية غير المصدرة للنفط ارتفعت من 1.5 في المائة في عام 2008 إلى 3.2 في المائة في عام 2009.

وعلى صعيد الوضع الجاري للموازنات العامة للدول فرادى، فقد تراجع في جميع الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي باستثناء قطر. وقد تحول الفائض الجاري المحقق في كل من العراق والسودان واليمن في عام 2008 إلى عجز جاري في عام 2009. أما في مصر، فقد تفاقم العجز الجاري، حيث ازداد من 6.1 مليار دولار في عام 2008 إلى 10.1 مليار دولار في عام 2009، ليسجل أعلى عجز جاري في الدول العربية. ويشار إلى أن مصر والعراق اتبعا سياسة مالية توسعية معتدلة في عام 2009، حيث لم تسمح لهما الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة حينها القيام بتبني سياسات مالية انكماشية، الملحق (7).

تراجع الوضع الكلي للموازنات العامة بشكل حاد وغير مسبوق في جميع الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي في عام 2009، باستثناء قطر. فقد سجلت موازنات معظمها

عجزاً كلياً، حيث تحول الفائض الكلي المسجل في كل من البحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وليبيا في عام 2008 إلى عجز كلي في عام 2009. أما العجز الجاري المسجل في الموازنات العامة في كل من السودان وسورية ومصر واليمن في عام 2008، فقد تفاقم في هذه الدول في عام 2009، الأمر الذي اضطرها إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل العجز المتصاعد. وسجلت كل من الإمارات وقطر والكويت فائضاً جارياً في موازناتها العامة في عام 2009، غير أنه تقلص إلى مستويات متدنية في الإمارات، وتراجع بشكل كبير في الكويت، في حين حققت قطر ارتفاعاً في فائضها الجاري. وتجدر الإشارة إلى أن العجز الكلي بلغ مستويات مرتفعة في عدة دول في عام 2009 هي السعودية، حيث وصل فيها إلى 23.1 مليار دولار، ومصر 17.7 مليار دولار، والعراق 17.4 مليار دولار، والجزائر 11.4 مليار دولار، الملحقان (7) و(8).

وتعتبر نسبة الفائض أو العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأساسي للوضع المالي. فقد تجاوزت نسبة العجز المالي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم هذه الدول المستوى المناسب الذي يشير إلى سلامة الوضع المالي وقدرته على الاستمرار[15]. فقد بلغت هذه النسبة مستويات مرتفعة للغاية في كل من العراق واليمن ومصر وسورية والجزائر، حيث تراوحت بين 22.5 في المائة و8.2 في المائة. وتراوحت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة لكل من السعودية والسودان والبحرين وعمان بين 6.1 في المائة و3.8 في المائة. أما في ليبيا فقد جاءت نسبة العجز الكلي إلى ناتجها المحلي الإجمالي منخفضة نسبياً، حيث بلغت 2.8 في المائة.

(15) حدد صندوق النقد والبنك الدوليين الحد الأعلى لنسبة العجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع 3 في المائة، حيث يعني تجاوزها نشوء مخاطر مقترنة بزيادة المديونية العامة وعدم قدرة الوضع المالي على الاستمرار، الأمر الذي يتطلب سياسة مالية منضبطة للحيلولة دون تفاقم الوضع المالي.

وإذا كان بمقدور كل من السعودية والجزائر وليبيا الاعتماد على الفوائض المالية المتراكمة خلال الطفرة النفطية التي سبقت الأزمة، وبمقدورها أيضاً مع كل من العراق وعمان الاعتماد كذلك على الإيرادات النفطية المتوقع نموها في العامين 2010 و2011 لتحسين أوضاعها المالية، والعودة إلى تسجيل فوائض كلية في موازناتها العامة، فإن مثل تلك الظروف الإيجابية غير متاحة لليمن ومصر وسورية والسودان، حيث ستضطر هذه الدول إلى الاعتماد المتزايد على الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز الكلي مع وجود مخاطر من تفاقم هذا العجز خلال السنوات القادمة في هذه الدول.

وفي الواقع، فإن حدة التراجع في الأوضاع المالية في معظم الدول العربية في عام 2009 بنيت أن جميعها ليست بمنأى عن الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية، حتى لو كان في إمكان بعضها الاعتماد على الفوائض المالية التي نمت خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة، حيث يبقى استخدام هذه الفوائض مقتصراً على المدى القصير وضمن هوامش ضيقة. وقد بينت تبعات الأزمة المالية العالمية ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، وبحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

سادساً : الخلاصة والاستنتاجات

تمثلت أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية في الانخفاض الحاد في أسعار النفط ومشتقاته وتراجع الطلب العالمي عليه، والتباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي، وتراجع أوضاع المالية العامة وتناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصادات. وأظهرت هذه التداعيات قضايا جوهرية من بينها التقلبات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الأوضاع

الاقتصادية وتوجهات السياسة المالية، وضرورة تطوير وإصلاح إدارة المالية العامة لتعزيز وتنويع الإيرادات وترشيد النفقات، والعمل على توفير مصادر تمويلية لمشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة الأخرى.

ولقد أعادت الأزمة المالية العالمية إلى الواجهة مشكلة التقلبات الحادة في أسواق النفط العالمية. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط الخام، في الفترة التي سبقت الأزمة، إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات التضخم. ومع ظهور الأزمة وتفشي تداعياتها، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في معظم هذه الدول، وتناقصت حصة الفرد منه الأمر الذي تمخض عنه تباطؤ الطلب الكلي على السلع والخدمات. ومن جهة أخرى، فقد نجم عن الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية تراجع قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تباطؤ النشاط الاقتصادي. وأدى هذين العاملين مجتمعين إلى انخفاض إضافي في الإيرادات العامة تمثل هذه المرة في انخفاض الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طردياً مع وتيرة النشاط الاقتصادي.

وتؤثر التقلبات في أسواق النفط العالمية أيضاً على توجهات السياسة المالية إزاء الدورة الاقتصادية. فقد اتبعت الدول العربية النفطية الرئيسية، في السابق، سياسات مالية ذات علاقة طردية بالدورة الاقتصادية Procyclical Policies. فعند تحسن أسعار النفط، ترتفع وتيرة النشاط الاقتصادي وتزداد الإيرادات العامة في هذه الدول الأمر الذي يتيح لها إتباع سياسات مالية توسعية، وينعكس الوضع عند تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. غير أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية

Countercyclical Policies. وتمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام بما نجم عنه تكبدها عجز كلي في موازناتها العامة، وبالتالي، فقد أثرت التقلبات الأخيرة في أسواق النفط العالمية على الأوضاع المالية في هذه الدول، وحد من قدرتها على تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية الكبرى. ويذكر في هذا السياق أن الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وخصوصاً الرئيسية منها، توسعت في الإنفاق العام خلال الفترة 2003-2008، في شقيه الجاري والرأسمالي، معتمدة على النمو الكبير في الإيرادات النفطية حينها، بما نجم عنها بعض الالتزامات القائمة، الأمر الذي اضطرها للاستمرار في إتباع سياسة مالية توسعية، وإن كانت منضبطة نسبياً خلال عام 2009.

وتطرح مشكلة التقلبات في أسواق النفط ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي. وقد تبنت عدة دول عربية نفطية سياسات اقتصادية تصب في هذا التوجه، حيث تنعقد الآمال على الاستمرار في هذا النهج وتعزيزه وتوسعة آفاقه بحيث يشمل مشاريع إنتاجية واعدة في مجالات جديدة.

وعلى صعيد تناقص التدفقات النقدية إلى الاقتصادات العربية في ظل شح السيولة وزيادة المخاطر وتشدد القطاع المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية، بشكل عام، تظهر الحاجة إلى توفير مصادر إضافية للتمويل. فخلال الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية، نشط القطاع المصرفي المحلي في دول مجلس التعاون في منح التسهيلات الائتمانية، خصوصاً في مجال تمويل النشاط العقاري والإقراضي للأفراد في مجال الاستثمار العقاري السكني والتعامل في أسواق الأوراق المالية، بحيث حد هذا التوجه من توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والمشاريع الخاصة بقطاع النفط والغاز. وقد اضطر القطاع المصرفي المحلي والقطاع الخاص

إلى الاعتماد على الاقتراض من القطاع المصرفي العالمي لتمويل نشاطها. وأدت الأزمة وتبعاتها إلى تناقص حاد في حجم التمويل المتاح على الصعيد المحلي في ظل انخفاض كبير في التدفقات النقدية إلى المنطقة، وخصوصاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وزاد من الوضع سوءاً اضطرار السلطات النقدية والمالية لتوفير دعم مباشر وغير مباشر في دول مجلس التعاون للقطاع المصرفي المحلي للحفاظ على سلامته وللتصدي لمشكلة شح السيولة فيه وتمكينه من استعادة دورة في النشاط الاقتصادي، غير أن هذا القطاع لم يساهم بالقدر المطلوب في تمويل مشاريع التنمية. وقد أدى الدعم الموجه للقطاع المصرفي إلى تحمل السلطات النقدية والمالية أعباءاً إضافية. ويبرز في هذا الإطار ضرورة توفير مصادر بديلة لتمويل مشاريع البنية التحتية، حيث يتمثل أهمها في تطوير سوق السندات الحكومي. ويهدف ذلك إلى توفير تمويل ذا آجال مختلفة، يقوم بحشد المدخرات ويوجهها نحو الاستثمار المنتج من جهة، ويساهم في تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، وتحديداً في مجال تخصيص اعتمادات كبيرة لتمويل الإنفاق الاستثماري في مشاريع البنية التحتية وغيرها، من جهة أخرى.

ويمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع المالية العامة التحدي الأهم أمام السلطات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي. فقد أظهرت تداعيات الأزمة ضرورة العمل على أكثر من صعيد في هذا الإطار. ففي جانب الإيرادات العامة، فإن الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية ودخل الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يخضع المصدرين الأخيرين للإيرادات لعوامل خارجية. وبالتالي، فإن مجال التحرك المتاح أمام السلطات المالية في هذه الدول يقتصر على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. ففي مجال الإيرادات الضريبية، تقتصر الضرائب على الأرباح، إلى حد كبير، على المصارف وشركات النفط الأجنبية، حيث من الممكن التمعن في دراسة سبل توسعة شمول هذه الضرائب لتشمل نشاطات أخرى. وقد يكون من المناسب أيضاً

دراسة فرض رسوم ضريبية وغير ضريبية بسيطة ومتدرجة. وتبرز أهم التوجهات في مجال تعزيز الإيرادات الضريبية الاتفاق القائم بين دول مجلس التعاون على فرض ضريبة القيمة المضافة بشكل جماعي، لكن توقيت فرض هذه الضريبة لم يتم تحديده بعد. غير أن فرض أي أعباء ضريبية أو غير ضريبية يجب أن يخضع لدراسة مستفيضة لجهة تأثيراتها وأبعادها على الوضع التنافسي لاقتصادات هذه الدول من جهة، وفي حالة اعتمادها يجب أن تأتي متدرجة وفي توقيت يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة وبما لا يؤثر على وتيرة النشاط الاقتصادي.

وفي مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها. ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل. أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري غير المرتبط باستحقاقات موظفي الخدمة المدنية، ووضع إطار نفقات متوسط المدى يمتد لفترة ثلاثة أعوام ويسمح بوضع سقوف لبنود النفقات ذات الطبيعة المتصاعدة. ويندرج ضمن هذا التوجه ضرورة العمل على التخفيض التدريجي للدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية في السوق المحلي ولأسعار سلع غذائية أساسية، ودراسة توفير بدائل لمنح هذا الدعم لمستحقيه من الفئات الأقل دخلاً. ويتطلب الأمر كذلك إصلاح إدارة المالية العامة، بحيث تسمح بزيادة القدرة على موائمة الإيرادات والنفقات للحفاظ على سلامة الوضع المالي وتعزيز منعته. ويبرز في هذا السياق أيضاً ضرورة تطوير أطر الرقابة المالية وتحديث أساليب عملها.

وأخيراً فإن تحقيق الاستقرار في المالية العامة يتطلب وضع قواعد مالية Fiscal Rules يتم تطويرها وفقاً للظروف الاقتصادية القائمة في كل دولة، بحيث يتم وضع محددات كمية للعناصر الرئيسية في المالية العامة. وضمن هذا الإطار، فإن أهم الخيارات تشمل وضع قواعد للمديونية العامة، وقواعد للإنفاق العام، وقواعد للإيرادات العامة وقواعد للوضع المالي الجاري والكلي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، أيلول/ سبتمبر 2009.

بنك الكويت المركزي، النشرة الإحصائية الربعية، يناير- مارس 2009 و أبريل – يونيو 2010: www.cbk.gov.kw.

البنك المركزي العماني، التقرير السنوي 2009، يونيو 2010: www.cbo-oman.org.

جمال الدين زروق ونبيل دحدح وعادل التجاني وإبراهيم رزق الله، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية. أبوظبي : صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009.

صندوق النقد العربي : قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

صندوق النقد العربي **:** قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

مصرف البحرين المركزي، إدارة الاستقرار المالي، المؤشرات الاقتصادية، العدد 27، مارس 2010: www.cbb.gov.bh.

مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد الثلاثون، العدد 1، مارس 2010: www.qcb.gov.qa.

مصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، النشرة الإحصائية الربعية 2009، المجلد 47، العدد (3-4): http://www.banquecentrale.gov.sy/

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، النشرة الشهرية، السنة 35، العدد 1، يناير 2009 والعدد 4، أبريل 2009، والسنة 36، العدد 4، أبريل 2010.

مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي السادس والأربعون: أحدث التطورات الاقتصادية 2010 (1431هجري)، سبتمبر 2010: www.sama.gov.sa.

وزارة المالية - الجمهورية اليمنية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، الربع الرابع 2009: www.mof.gov.ye.

المراجع باللغة الإنجليزية

Economist Intelligence Unit (EIU): Country Reports, different Arab Countries. www.eiu.com.

International Monetary Fund (IMF) : Algeria: 2009, Article IV Consultation – Staff Report. IMF Country Report No. 10/57, March 02, 2010. www.imf.org/external/country/DZA.

International Monetary Fund (IMF) : Arab Republic of Egypt: 2010, Article IV Consultation – Staff Report. IMF Country Report No. 10/94, April 14, 2010. www.imf.org/external/country/EGY.

International Monetary Fund (IMF) : Iraq: Staff Report for the 2009, Article IV Consultation and Request for Stand-By Arrangement. IMF Country Report No. 10/72, March 16, 2010. www.imf.org/external/country/IRQ.

International Monetary Fund (IMF) : Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: 2009, Article IV Consultation – Staff Report. IMF Country Report No. 09/294, September 21, 2009.
www.imf.org/external/country/LBY.

International Monetary Fund (IMF) : Sudan: 2010 Article IV Consultation - Staff Report and First Review Under the 2009-10 Staff-Monitored Program, IMF Country Report No.10/256, June 7, 2010.
www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr10256.pdf

International Monetary Fund (IMF) : United Arab Emirates: 2009 Article IV Consultation – Staff Report. IMF Country Report No. 10/42, February 18, 2010. www.imf.org/external/country/ARE.

International Monetary Fund (IMF) : World Economic Outlook: Recovery, Risk and Rebalancing, October 2010.
www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/index.htm

Sovereign Wealth Fund Institute : Fund Rankings.
www.swfinstitute.org/fund-rankings (October 11, 2010).

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) : World Investment Report (WIR) database.
http://stats.unctad.org/fdi/reportfolders/reportfolders. aspx>FDI flows and stock (October 11, 2010).

الملاحق الإحصائية

الملحق (1)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

(مليون دولار)

	التدفقات الواردة					التدفقات الخارجة				
	2007	2008	2009	نسبة النمو (%)		2007	2008	2009	نسبة النمو (%)	
				2008	2009				2008	2009
الإمارات	14,187	13,700	4,003	3.4 -	70.8 -	14,568	15,800	2,723	8.5	82.8 -
البحرين	1,756	1,794	257	2.2	85.7 -	1,669	1,620	1,791 -	2.9 -	
الجزائر	1,662	2,646	2,847	59.2	7.6	295	318	309	7.8	2.8 -
السعودية	22,821	38,151	35,514	67.2	6.9 -	12,730	1,450	6,526	88.6 -	350.1
السودان	2,436	2,601	3,034	6.8	16.6	11	98	45	790.9	54.1 -
سورية	1,242	1,467	1,434	18.1	2.2 -	2	2	3 -	0.0	
العراق	972	1,856	1,070	90.9	42.3-	8	34	116	325.0	241.2
عمان	3,332	2,359	2,211	29.2 -	6.3 -	36 -	585	406		30.6 -
قطر	4,700	4,107	8,722	12.6 -	112.4	5,160	6,029	3,772	16.8	37.4 -
الكويت	116	51 -	145			10,156	8,858	8,737	12.8 -	1.4 -
ليبيا	4,689	4,111	2,674	12.3 -	35.0 -	3,933	5,888	1,165	49.7	80.2 -
مصر	11,578	9,495	6,712	18.0 -	29.3 -	665	1,920	571	188.7	70.3 -
اليمن	917	1,555	129	69.6	91.7-	54	66	66	22.2	0.0
دول مجلس التعاون	46,912	60,060	50,852	28.0	15.3 -	44,247	34,342	20,373	22.4 -	40.7 -
الدول النفطية الأخرى	23,496	23,731	17,900	1.0	-24.6	4,968	8,326	2,269	67.6	72.7 -
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**70,408**	**83,791**	**68,752**	**19.0**	**17.9 -**	**49,215**	**42,668**	**22,642**	**13.3 -**	**46.9 -**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	**49,147**	**64,520**	**54,975**	**31.3**	**14.8 -**	**46,850**	**38,377**	**23,348**	**18.1 -**	**39.2 -**
مجموع الدول العربية، منها :	**81,335**	**96,917**	**79,172**	**19.2**	**18.3 -**	**50,748**	**44,191**	**24,423**	**12.9 -**	**44.7 -**
الدول غير المصدرة للنفط	10,927	13,126	10,420	20.1	20.6 -	1,533	1,523	1,781	0.7 -	16.9
العالم:	**2,009,973**	**1,770,873**	**1,114,189**	**11.9 -**	**37.1 -**	**2,267,547**	**1,928,799**	**1,100,993**	**14.9 -**	**42.9 -**
الاقتصادات المتقدمة	1,444,075	1,018,273	565,892	29.5 -	44.4 -	1,923,895	1,571,899	820,665	18.3 -	47.8 -
الاقتصادات النامية	564,930	630,013	478,349	11.5	24.1 -	292,147	296,286	229,159	1.4	22.7 -
الاقتصادات المتحولة	90,968	122,588	69,948	34.8	42.9 -	51,505	60,614	51,170	17.7	15.6 -

ملاحظات: (1) دول مجلس التعاون : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.
(2) الدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعي : الجزائر، السودان، سورية، العراق، ليبيا، مصر واليمن.
(3) الدول المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي : الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت وليبيا.
(4) الدول العربية غير المصدرة للنفط والغاز الطبيعي : الأردن، تونس، جيبوتي، لبنان، المغرب وموريتانيا.

المصدر: UNCTAD, World Investment Report (WIR) 2010 database, October 11, 2010.

الملحق (2)
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

(مليون دولار)

	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمـــارات	69,980	68,909	104,524	136,613	173,525	204,348	251,857	225,631
البحريـــن	8,028	7,971	11,235	13,459	15,852	18,447	24,338	20,595
الجزائـــر	54,793	54,710	85,340	103,100	117,290	134,160	170,270	139,520
الســعودية	188,442	183,012	250,339	315,337	356,155	384,686	475,094	375,766
الســودان	13,379	15,717	26,609	35,186	45,467	46,531	58,028	54,644
ســورية	18,923	20,237	24,547	28,499	33,333	40,405	49,217	53,812
العـــراق	20,969	17,682	26,175	36,243	54,475	71,500	112,000	77,000
عُمـــان	19,450	19,399	24,674	30,905	36,804	41,908	60,299	46,115
قطـــر	17,760	17,538	31,675	43,040	60,497	80,751	110,712	98,313
الكويـــت	37,714	34,906	59,439	80,799	101,549	114,628	148,921	109,482
ليبيـــا	34,574	30,032	33,461	47,635	55,520	68,118	86,506	63,769
مصـــر	99,590	97,367	87,623	89,528	107,378	130,367	162,464	187,848
اليمـــن	10,864	10,301	15,616	19,050	22,812	25,859	31,049	27,271
دول مجلس التعاون	192,267	208,970	481,886	620,152	744,381	844,768	1,071,222	875,902
الدول النفطية الأخرى	90,095	127,939	299,372	359,242	436,275	516,940	669,535	603,864
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**282,361**	**336,909**	**781,259**	**979,394**	**1,180,656**	**1,361,708**	**1,740,756**	**1,479,767**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	194,910	220,530	590,954	762,767	919,010	1,058,191	1,355,360	1,089,482
المجموع للدول العربية، منها :	**632,534**	**834,060**	**901,820**	**1,105,027**	**1,317,984**	**1,518,304**	**1,926,090**	**1,670,414**
الدول العربية غير المصدرة للنفط	350,172	497,151	120,562	125,633	137,328	156,596	185,334	190,647

المصادر : (1) وزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ومصادر دولية.
(2) قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

الملحق (3)

الايرادات الحكومية العربية من القطاع النفطي [1]

	القيمة (مليون دولار)			نسبة التغير (%)			النسبة إلى إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الإمـــارات [2]	64,125	98,625	59,224	45.8	53.8	40.0-	71.2	80.4	74.3
البحريـــن	4,338	6,067	3,771	6.3-	39.9	37.8-	80.1	86.1	83.0
الجزائـــر	40,322	63,330	33,629	5.6	57.1	46.9-	75.8	78.8	64.8
الســعودية	149,916	262,232	115,845	7.0-	74.9	55.8-	87.5	89.3	85.2
الســـودان	5,404	8,291	4,093	73.5	53.4	50.6-	56.4	65.6	48.1
ســـورية [3]	1,363	1,558	1,285	45.1-	14.3	17.5-	14.8	14.8	13.1
العـــراق	41,706	65,506	44,786	26.2	57.1	31.6-	88.4	91.5	89.0
عُمـــان	11,675	15,612	13,580	16.9	33.7	13.0-	75.8	78.6	77.4
قطـــر	19,436	21,980	19,078	27.6	13.1	13.2-	60.0	56.7	44.9
الكويـــت	55,397	84,438	50,285	24.9	52.4	40.4-	93.0	94.4	93.5
ليبيـــا	37,894	52,714	28,399	15.1	39.1	46.1-	89.7	89.7	81.2
مصـــر [4]	1,928	3,925	4,620	11.5-	11.3-	17.7	5.0	7.7	9.7
اليمـــن	4,764	7,292	3,670	15.9-	53.1	49.7-	66.3	73.1	58.1
دول مجلس التعاون	304,888	488,954	261,784	9.1	60.4	46.5-	81.5	85.6	78.4
الدول النفطية الأخرى	133,382	202,615	120,483	13.4	51.9	40.5-	64.3	68.6	57.5
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**438,270**	**691,569**	**382,267**	**10.4**	**57.8**	**44.7-**	**75.4**	**79.8**	**70.3**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	408,798	648,825	351,247	10.8	58.7	45.9-	82.4	85.9	78.2

(1) تشمل كافة الإيرادات الحكومية من القطاع النفطي، حيث يستخدم مصطلح الإيرادات النفطية في هذه الورقة ليشمل الإيرادات العامة من الأنشطة المرتبطة بالنفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي، بما فيها الضرائب على أرباح الشركات العاملة في هذا القطاع في بعض الدول.

(2) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(3) تشمل الإيرادات من صادرات الفوسفات الخام.

(4) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران / يونيو.

المصدر : مصادر الملحق (2).

الملحق (4)
الإيرادات العامة والمنح للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	القيمة (مليون دولار)			نسبة التغير في عام 2009 (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	بالعملة المحلية	بالدولار الأمريكي	2007	2008	2009
الإمـــارات [1]	90,075	122,614	79,673	35.0-	35.0-	44.1	48.7	35.3
البحريـــن	5,418	7,043	4,619	34.4-	34.4-	29.4	28.9	22.4
الجزائـــر	53,167	80,397	51,937	27.3-	35.4-	39.6	47.2	37.2
الســعودية	171,413	293,598	135,948	53.7-	53.7-	44.6	61.8	36.2
الســـودان	9,578	12,635	8,504	25.1-	32.7-	20.6	21.8	15.6
ســـورية	9,208	10,544	9,825	6.5-	6.8 -	22.8	21.4	18.3
العـــراق	47,156	71,559	50,342	31.7-	29.6-	66.0	63.9	65.4
عُمـــان	15,398	19,867	17,551	11.7-	11.7-	36.7	32.9	38.1
قطـــر	32,381	38,734	42,493	9.7	9.7	40.1	35.0	43.2
الكويـــت	59,545	89,433	53,755	35.5-	39.9 -	51.9	60.1	49.1
ليبيـــا	42,240	58,789	34,964	40.0-	40.5-	62.0	68.0	54.8
مصـــر [2]	38,754	51,253	47,528	7.0-	7.3 -	29.7	31.5	25.3
اليمـــن	7,183	9,977	6,320	35.7-	36.7-	27.8	32.1	23.2
دول مجلس التعاون	374,230	571,289	334,039	...	41.5 -	44.3	53.3	38.1
الدول النفطية الأخرى	207,286	295,154	209,420	...	29.0 -	40.1	44.1	34.7
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**581,516**	**866,443**	**543,459**	**...**	**37.3 -**	**42.7**	**49.8**	**36.7**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	495,977	755,125	449,112	...	40.5 -	46.9	55.7	41.2
المجموع للدول العربية، منها :	**626,103**	**921,921**	**595,525**	**...**	**35.4 -**	**41.2**	**47.9**	**35.7**
الدول العربية غير المصدرة للنفط	44,586	55,478	52,066	...	6.2 -	28.5	29.9	27.3

(1) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(2) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).

الملحق (5)
الإنفـاق العـام في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	الانفاق العام (مليون دولار)			نسبة التغير في عام 2009 (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	بالعملة المحلية	بالدولار الأمريكي	2007	2008	2009
الإمـــارات [1]	44,847	68,101	78,067	14.6	14.6	21.9	27.0	34.6
البحريـــن	4,835	5,479	5,538	1.1	1.1	26.2	22.5	26.9
الجزائـــر	44,820	64,166	63,321	11.0	1.3-	33.4	37.7	45.4
الســـعودية	124,333	138,685	159,049	14.7	14.7	32.3	29.2	42.3
الســـودان	12,085	13,470	11,026	9.0-	18.1-	26.0	23.2	20.2
ســـورية	10,423	11,778	14,665	24.9	24.5	25.8	23.9	27.3
العـــراق	41,785	64,345	67,692	2.1	5.2	58.4	57.5	87.9
عُمـــان	15,294	19,663	19,320	1.7-	1.7-	36.5	32.6	41.9
قطـــر	23,695	27,279	29,694	8.9	8.9	29.3	24.6	30.2
الكويـــت	29,016	41,438	41,653	7.8	0.5	25.3	27.8	38.0
ليبيـــا	24,509	36,158	36,778	2.5	1.7	36.0	41.8	57.7
مصـــر [2]	49,453	64,284	65,194	2.5	1.4	37.9	39.6	34.7
اليمـــن	8,713	11,120	9,092	18.1-	18.2-	33.7	35.8	33.3
دول مجلس التعاون	242,020	300,645	333,321	...	10.9	28.6	28.1	38.1
الدول النفطية الأخرى	191,788	265,321	267,767	...	0.9	37.1	39.6	44.3
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**433,808**	**565,965**	**601,087**	**...**	**6.2**	**31.9**	**32.5**	**40.6**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	333,005	440,172	476,253	...	8.2	31.5	32.5	43.7
المجموع للدول العربية، منها :	**482,088**	**624,204**	**659,163**	**...**	**5.6**	**31.8**	**32.4**	**39.5**
الدول العربية غير المصدرة للنفط	48,280	58,239	58,075	...	0.3 -	30.8	31.4	30.5

(1) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(2) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).

الملحق (6)
الانفاق الجاري والرأسمالي في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

(مليون وحدة عملة محلية)

الدول	2008					2009					نسبة التغير في عام 2009 (%)	
	الانفاق العام	الانفاق الجاري		الانفاق الراسمالي		الانفاق العام	الانفاق الجاري		الانفاق الراسمالي		الانفاق الجاري	الانفاق الراسمالي
		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)		القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)		
الإمـــارات [1]	250,100	218,600	**87.4**	31,500	**12.6**	286,700	248,800	**86.8**	37,900	**13.2**	**13.8**	**20.3**
البحريـــن	2,060	1,552	**75.3**	508	**24.7**	2,082	1,692	**81.3**	390	**18.7**	**9.0**	**23.3-**
الجزائـــر (مليار دينار)	4,143	2,166	**52.3**	1,977	**47.7**	4,600	2,487	**54.1**	2,113	**45.9**	**14.8**	**6.9**
الســعودية	520,069	388,839	**74.8**	131,230	**25.2**	596,434	416,594	**69.8**	179,840	**30.2**	**7.1**	**37.0**
الســودان	28,169	24,331	**86.4**	3,838	**13.6**	25,645	22,073	**86.1**	3,572	**13.9**	**9.3-**	**6.9-**
ســورية	548,394	375,327	**68.4**	173,067	**31.6**	685,000	410,000	**59.9**	275,000	**40.1**	**9.2**	**58.9**
العـــراق (مليار دينار)	77,600	58,300	**75.1**	19,300	**24.9**	79,200	60,400	**76.3**	18,800	**23.7**	**3.6**	**-2.6**
عُمـــان	7,560	4,420	**58.5**	3,140	**41.5**	7,429	4,219	**56.8**	3,210	**43.2**	**4.6-**	**2.2**
قطـــر	99,295	65,817	**66.3**	33,478	**33.7**	108,085	72,176	**66.8**	35,909	**33.2**	**9.7**	**7.3**
الكويـــت	11,128	10,153	**91.2**	975	**8.8**	11,996	10,858	**90.5**	1,138	**9.5**	**7.0**	**16.7**
ليبيـــا	44,836	17,579	**39.2**	27,257	**60.8**	45,972	22,683	**49.3**	23,289	**50.7**	**29.0**	**14.6-**
مصـــر [2]	351,500	308,070	**87.6**	43,430	**12.4**	360,284	314,715	**87.4**	45,569	**12.6**	**2.2**	**4.9**
اليمـــن (مليار ريال)	2,167	1,866	**86.1**	300	**13.9**	1,774	1,477	**83.2**	298	**16.8**	**20.9-**	**0.8-**

(1) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(2) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).

الملحق (7)

العجز / الفائض الجاري في الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	العجز / الفائض الجاري (مليون دولار)			النسبة للناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الإمـــارات [1]	49,939	63,091	11,926	24.4	25.1	5.3
البحريـــن	1,877	2,915	42	10.2	12.0	0.2
الجزائـــر	29,135	46,851	17,688	21.7	27.5	12.7
الســعودية	78,827	189,908	24,856	20.5	40.0	6.6
الســودان	521-	727	1,295-	1.1-	1.3	2.4-
ســورية	2,686	2,482	1,048	6.6	5.0	1.9
العـــراق	11,216	21,725	3,333-	15.7	19.4	4.3-
عُمـــان	5,366	8,370	6,580	12.8	13.9	14.3
قطـــر	18,008	20,652	22,664	22.3	18.7	23.1
الكويـــت	32,808	51,626	16,052	28.6	34.7	14.7
ليبيـــا	32,418	44,612	16,818	47.6	51.6	26.4
مصـــر [2]	4,929-	6,087-	10,101-	3.8-	3.7-	5.4-
اليمـــن	311	563	1,061-	1.2	1.8	3.9-
دول مجلس التعاون	186,825	336,562	82,121	22.1	31.4	9.4
الدول النفطية الأخرى	70,317	110,874	19,764	13.6	16.6	3.3
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**257,141**	**447,436**	**101,885**	**18.9**	**25.7**	**6.9**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	252,351	438,464	106,672	23.8	32.4	9.8

(1) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(2) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).

الملحق (8)

العجز / الفائض الكلي في الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

	العجز / الفائض الكلي (مليون دولار)			النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الإمـــارات [1]	45,228	54,513	1,607	22.1	21.6	0.7
البحريـــن	582	1,564	919-	3.2	6.4	4.5 -
الجزائـــر	8,347	16,231	11,384-	6.2	9.5	8.2 -
الســعودية	47,081	154,913	23,101-	12.2	32.6	6.1 -
الســودان	2,507-	834-	2,522-	5.4 -	1.4 -	4.6 -
ســورية	1,215-	1,235-	4,840-	3.0 -	2.5 -	9.0 -
العـــراق	5,371	7,214	17,350 -	7.5	6.4	22.5 -
عُمـــان	105	204	1,769-	0.2	0.3	3.8 -
قطـــر	8,686	11,455	12,799	10.8	10.3	13.0
الكويـــت	30,529	47,996	12,102	26.6	32.2	11.1
ليبيـــا	17,731	22,631	1,814 -	26.0	26.2	2.8 -
مصـــر [2]	10,699-	13,031-	17,666-	8.2 -	8.0 -	9.4 -
اليمـــن	1,530-	1,143-	2,771-	5.9 -	3.7 -	10.2 -
دول مجلس التعاون	132,210	270,645	718	15.7	25.3	0.1
الدول النفطية الأخرى	15,498	29,833	58,347-	3.0	4.5	9.7-
الإجمالي للدول العربية النفطية، منها :	**147,708**	**300,478**	**57,629-**	**10.8**	**17.3**	**3.9-**
الدول المصدرة الرئيسية للنفط	162,973	314,953	27,141-	15.4	23.2	2.5-
المجموع للدول العربية، منها :	**144,014**	**297,717**	**63,638-**	**9.5**	**15.5**	**3.8-**
الدول العربية غير المصدرة للنفط	3,694-	2,761-	6,009-	2.4-	1.5-	3.2-

(1) الموازنة المجمعة للحكومة الاتحادية وحكومات أبوظبي ودبي والشارقة.

(2) للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).

الملحق (9)
المديونية العامة الداخلية والخارجية للدول العربية
المصدرة للنفط والغاز الطبيعي

(مليون دولار)

	الدين العام الداخلي			الدين العام الخارجي			الدين العام الإجمالي		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009	2007	2008	2009
الإمـــارات	....	....	....	....	....	....	....	....	....
البحريـــن	2,900	....	....	....	....	....	....	....	....
الجزائـــر	15,052	11,368	11,133	5,606	5,586	5,413	20,658	16,954	16,546
الســعودية	....	....	....	....	....	....	....	....	....
الســـودان	....	....	....	31,873	33,542	35,785	....	....	....
ســـورية	8,826	8,947	....	5,637	5,372	4,677	14,463	14,319	....
العـــراق	3,869	3,713	4,162	....	....	....	....	....	....
عُمـــان	....	....	....	5,962	6,879	6,700	....	....	....
قطـــر	....	....	....	....	....	....	....	....	....
الكويـــت	8,395	7,933	7,650	....	....	....	....	....	....
ليبيـــا	....	....	....	....	....	....	....	....	....
مصـــر*	111,535	120,973	137,768	32,840	32,123	33,287	144,375	153,096	171,055
اليمـــن	1,779	2,009	4,816	5,820	5,895	6,034	7,599	7,904	10,850

* للسنوات المالية المنتهية في 30 حزيران / يونيو.

المصادر : مصادر الملحق (2).